October 2013

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الرابعة عشرة

بيرغن، النرويج، 24–28 فبراير/ شباط 2014

رصد تنفيذ المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد

موجز

تقدم هذه الوثيقة ملخّصاً لما يضطلع به أعضاء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أنشطة لدعم تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتعلّقة بممارسات ما بعد المصيد والتجارة. وتسلّط الوثيقة الضوء أيضاً على المجالات التي يطرح فيها تنفيذ المادة 11 تحديات بالنسبة إلى أعضاء المنظمة.

وتُجمع المعلومات في هذه الوثيقة وتُحلل على أساس استبيانات التقييم الذاتي التي قدّمها أعضاء الفاو خلال الفترة بين 21 مايو/أيّار و13 سبتمبر/أيلول 2013. والاستبيان المستخدم هو استبيان قائم على جدول بيانات ويحتوي على نفس الأسئلة الواردة في الاستبيان السابق (الذي سيعرض على اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في دورتها الثالثة عشرة) إلا أن الأخير تم تبسيطه بغية تحسين معدّل الرد على الاستبيان.

ويمثّل معدّل الرد الحالي 60 في المائة من أعضاء الفاو، مما يشكّل نسبة إيجابية جداً مقارنةً بمعدّل الرد للدورة السابقة للجنة الفرعية الذي وصل إلى 22 في المائة.

الإجراءات التي يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

- توفير الإرشاد حول كيفية دعم وتوسيع نطاق تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- التقدّم بتوصيات بشأن الإجراءات الرامية إلى مواصلة تحسين عملية رفع التقارير من قبل أعضاء المنظمة ولا سيما اتخاذ قرار بشأن الاستمرار برصد تنفيذ المادة 11 عن طريق الاستبيان الحالي المبسّط القائم على جدول البيانات أو بشأن وضع الاستبيان على شبكة الانترنت؛ والنظر في إمكانية إجراء بعض التغييرات الصغيرة على التعليمات في حال استمرار رصد تنفيذ المادة 11 من خلال الاستبيان المبسط.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدّمة

1- وافقت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية عشرة على[1] رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتعلّقة بممارسات ما بعد المصيد والتجارة، من خلال استبيان سيوزّع على أعضاء الفاو. ووافقت أيضاً على ضرورة أن يوزّع الاستبيان الخاص بالتجارة مرّةً كل سنتين بالتناوب مع الاستبيان الخاص برصد التنفيذ الشامل للمدونة.

2- وقد تم وضع استبيان موحّد وإرساله ونوقشت نتائج هذا المسح الأول بشأن قيام أعضاء الفاو بتنفيذ المادة 11 من المدونة خلال الدورة الثالثة عشرة[2] للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك. ووردت ردود من 15 عضواً فقط ومن الاتحاد الأوروبي (وهو منظمة عضو) الذي رد على الاستبيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ27[3] أي ما يعادل 22 في المائة من أعضاء الفاو.

3- وشجّع أعضاء الفاو الأمانة على تحسين معدّل الرد على الاستبيان. ومن ضمن الإجراءات التي نظرت الأمانة في اتخاذها، وضع الاستبيان على شبكة الانترنت وتبسيط ذلك القائم على جدول البيانات من خلال إزالة الميزات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وفي ذلك الوقت، تم انتقاء هذا المنهج الأخير لأن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كانت في خضم مبادرة رئيسية رامية إلى وضع الاستبيان الكامل على الشبكة. وساد شعور بأنه يجب على اللجان ذات الصلة اختبار نتائج هذه المبادرة أولاً وبعد ذلك النظر في إمكانية مواءمة الاستبيانين المنفصلين بشأن تربية الأحياء المائية من جهة (الخاص باللجة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية) وتجارة الأسماك (الخاص باللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك) من جهة أخرى إلى جانب استبيان لجنة مصايد الأسماك الرئيسي.

4- وسهّل الاستبيان المبسّط[4] تحسين معدّل الرد من 22 في المائة إلى إلى 60 في المائة من أعضاء الفاو.

---

[1] بوينس آيرس، الأرجنتين، 26 – 30 أبريل/نيسان 2010.

[2] حيدر أباد، الهند، 20– 24 فبراير/شباط 2012.

[3] حين عقدت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك دورتها الثالثة عشرة في فبراير/شباط 2012، كان عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 27 دولة. وفي 1 يوليو/تمّوز 2013، أصبحت كرواتيا الدولة العضو الـ 28 في الاتحاد الأوروبي.

[4] أرسلت الفاو الاستبيان بلغات المنظمة الرسمية الست (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) لكل أعضاء الفاو والمشاركين في لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة لها وذلك في 21 مايو/أيّار 2013. وفي الفترة الممتدة بين 21 مايو/أيّار 2013 و13 سبتمبر/أيلول 2013، أرسلت رسائل متابعة فردية وعامة إلى ممثلي الفاو وإلى المشاركين في لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة لها فضلاً عن الممثلين الدائمين والمكاتب الإقليمية.

نوعية الاستبيانات المجمعة والتحسينات الأخرى

5- وردت ردود من 88 من البلدان الأعضاء ومنظمة عضو واحدة هي الاتحاد الأوروبي (الذي قدّم استبياناً واحداً باسم دوله الأعضاء الـ 28)[5] بحيث بلغ العدد الإجمالي 116 بلدا، وهو ما يمثّل 60 في المائة من أعضاء الفاو. وتغطي الردود الواردة في المتوسط 93 في المائة من الأسئلة في حين أن نسبة 7 في المائة المتبقية إما تقابل الخانات الفارغة أو الإجابات بـ"لا ينطبق". وورد استبيانان بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد ولم تدرج الإجابات عليهما في هذه الوثيقة. ويشكّل معدّل الرد المحسّن واكتمال الاستبيان والتعليقات والبيانات ردّاً إيجابياً جداً في ما يخصّ الاستبيان الجديد ويشير إلى مستوى مرتفع من الاهتمام والانخراط من قبل أعضاء الفاو. وبالإضافة إلى ذلك، تحلى العديد من الأعضاء على ما يبدو بمستوى عال من الصدق في التقييم ويمكن تقييم ذلك من خلال اتساق النتائج بين مختلف أقسام الاستبيان ومن خلال التعليقات المقدّمة.

6- ووصل معدّل الرد في مختلف الأقاليم (عدد البلدان التي ردت على الاستبيان في الإقليم الواحد) إلى: 100 في المائة لشمال أمريكا، و71 في المائة لأفريقيا، و55 في المائة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و52 في المائة لآسيا، و43 في المائة للشرق الأدنى، و38 في المائة لأوروبا[6] و25 في المائة لجنوب غرب المحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن نتيجة عملية الرصد هذه إيجابية جداً، فإن الأمانة تعتقد أنه يمكن مواصلة تحسين معدّل الردّ بحلول الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك.

7- وينبغي اتخاذ قرار بشأن المضي في استخدام الاستبيان الالكتروني المبسّط أو بلورة استبيان على الشبكة (يملؤه أعضاء الفاو كل سنتين) على نفس المنصة القائمة على الشبكة مثل استبيان لجنة مصايد الأسماك العام الذي أُطلق مؤخراً[7].

8- وإذا بقي الاستبيان على شكل جدول بيانات، يقترح إجراء التعديلات الصغيرة التالية على التعليمات لتحسين الوضوح:

- التعليمات، ونظم وضع أسس للمقارنة: إزالة العبارة *"وضع علامة واحدة فقط للسؤال الواحد"*، لأنه تم الحصول على استبيانات عديدة تحتوي على سؤال واحد تم الرد عليه لكل قسم؛
- السؤال الخامس: إعادة صياغة الجملة التالية *"تحديد القضايا المستجدة على مستوى تنفيذ المادة 11 من المدونة"* لأنه لم يكن واضحاً لأعضاء الفاو كيفية الرد بنعم أو كلا على هذا السؤال. وتُقترح الجملة التالية

[5] لم تؤخذ الإجابات التي أرسلت مباشرة من دول الاتحاد الأوروبي في الحسبان في التحليل لأن الاتحاد أجاب بالنيابة عنها.

[6] الإجابات من أوروبا تشمل البلدان الأوروبية غير العضو في الاتحاد الأوروبي والاتحاد بحد ذاته الذي احتسب كعضو واحد.

[7] ستحلل ردود البلدان الأعضاء عبر الإنترنت وستناقش خلال دورة لجنة مصايد الأسماك المقبلة المزمع عقدها خلال الفترة من 9 إلى 13 يونيو/حزيران 2014، وبالتالي فإن البيانات الخاصة بمعدّل الرد على أداة رفع التقارير عبر الإنترنت الجديدة هذه غير متوافرة.

"تحديد ما إذا كانت المواضيع التالية (نعم أم كلا) قضايا مستجدة على مستوى تنفيذ أحكام المدونة بشأن ممارسات ما بعد المصيد والتجارة".

9- وإذا وضع الاستبيان عوضاً عن ذلك على الإنترنت ودُمج في استبيان لجنة مصايد الأسماك الأساسي[8]، يجب اتخاذ قرار بشأن الطريقة الواجب إتباعها، أي ما إذا كان سيُدمج في استبيان اللجنة الأساسي أو سيحل محل أسئلة اللجنة العامة الموجودة بشأن المادة 11 أو سيدرج كقسم إضافي منفصل. ونظراً إلى اختلاف توقيت اللجنة واللجنة الفرعية، يجب أيضاً النظر في قسم الاستبيان الأساسي الخاص بتجارة الأسماك بشكل منفصل بغية ملئه كل سنتين من قبل أعضاء الفاو قبل انعقاد دورة اللجنة الفرعية.

بنية الاستبيان وتحليل البيانات

10- تم تقسيم الاستبيان حول رصد تنفيذ المادة 11 إلى ستة أقسام وقد تضمّن في المجموع عشرة أسئلة توزّعت كالآتي:

- القسم الأول – *الاستخدام الرشيد للأسماك* – السؤالان الأوّل والثاني
- القسم الثاني – *التجارة الدولية الرشيدة* – السؤال الثالث
- القسم الثالث – *القوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك* – السؤال الرابع
- القسم الرابع – *القضايا الناشئة عن تنفيذ المادة 11* – السؤال الخامس
- القسم الخامس – *التحديات الحالية* – من السؤال السادس حتى التاسع
- القسم السادس – *التعليقات الإضافية* – السؤال العاشر.

11- وطلبت **الأسئلة الأربعة الأولى** (من القسم الأول إلى الثالث) من أعضاء الفاو أن يرفعوا تقارير متعلّقة بمدى تنفيذهم للإجراءات الخاصة بالاستخدام الرشيد للأسماك، والتجارة الدولية الرشيدة، والقوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك. وتتراوح الإجابات الممكنة ما بين 1 (عدم التنفيذ أو الشروع للتو بالتنفيذ) إلى 5 (إتمام التنفيذ تقريباً أو بشكل كامل). وكانت الإجابات بـ "لا ينطبق" مقبولة كذلك عندما لم ينطبق السؤال على السياق الوطني أو شبه الوطني.

12- وطلب **السؤال الخامس** (القسم الرابع) من أعضاء الفاو أن يحددوا القضايا الناشئة عن تنفيذ المادة 11 من خلال الرد بـ "لا" أو "نعم" مع امكانية إضافة التعليقات الحرّة.

[8] دعمت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية مؤخراً إنشاء منصة قائمة على شبكة الإنترنت لرفع التقارير حول تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بالنسبة إلى الأحكام الخاصة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على تربية الأسماك.

13- وطلبت **الأسئلة الخمسة التالية المفتوحة** (القسمان الخامس والسادس) من أعضاء الفاو أن يحددوا التحديات الحالية المتعلّقة بتنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بما يخصّ نظم ضمان السلامة والجودة، وقطاع ما بعد المصيد، والتجارة الدولية بمنتجات الأسماك ومصايد الأسماك، والقوانين واللوائح إلى جانب توفير تعليقات إضافية.

14- وترد نتائج الاستبيان في الفقرات أدناه. ونظرا إلى تباين معدلات الرد، لم تتم المقارنة بنتائج الاستبيان السابق على المستوى الإجمالي. وكانت المقارنة على المستوى القطري ستكون معبّرة إلا إنها كانت ستقوّض شروط السرية.

15- وإن الملخّص الإحصائي لأجوبة أعضاء الفاو على أوّل خمسة أسئلة متوافر في الوثيقة COFI:FT/XIV/2014/Inf.8. وقد وزّعت الأجوبة بحسب ما إذا كان الأعضاء[9] ينتمون إلى مجموعة الـ 77 أو إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[10]. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية إغناء التحليل وتسليط الضوء على القضايا الناشئة التي من المحتمل أن تدعو إلى المزيد من الدعم في ما يخص أقاليم جغرافية معيّنة، تم تقسيم الإجابات بحسب الأقاليم: أفريقيا (سجّلت 39 في المائة من إجمالي الإجابات التي تم الحصول عليها)، آسيا (15 في المائة)، أوروبا[11] (10 في المائة)، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (20 في المائة)، الشرق الأدنى (10 في المائة)، شمال أفريقيا (2 في المائة) وجنوب غرب المحيط الهادئ (4 في المائة).

الاستخدام الرشيد للأسماك

16- تم تقسيم هذا القسم إلى جزئين: (1) رصد تنفيذ التدابير المتعلّقة بسلامة منتجات الأسماك ومصايد الأسماك وجودتها، (2) رصد تنفيذ التدابير الخاصة بقطاع ما بعد المصيد.

17- ***إلى أي مدى نُفِّذت التدابير المتعلّقة بسلامة الأسماك ومنتجات المصايد وجودتها؟*** أشار مختلف الأعضاء إلى مستوى جيد للامتثال لتنفيذ التدابير المتعلّقة بسلامة الأسماك ومنتجات المصايد وجودتها. وينسحب هذا الأمر بشكل خاص على مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي سجّلت أعلى مستوى للتنفيذ في هذا القسم. ويشير ذلك إلى وجود بيئة مؤسسية وفنية تمكينية مرتبطة بنظم ضمان السلامة والجودة. وفي حالة بلدان مجموعة الـ 77، فإن الردود كانت أكثر تفاوتاً مع وجود مستوى أدنى للتنفيذ لا سيما في المجالات التالية:

- وضع خطة وطنية لرصد البيئة و/أو المخلفات حيّز التنفيذ؛
- وضع معايير خاصة بسلامة المنتجات في الأسواق المحلية وبجودتها، ورصدها وتنفيذها؛
- تنفيذ شروط التتبع.

[9] في هذه الوثيقة، مصطلح "الأعضاء" يعني أعضاء الفاو الذين أجابوا على الاستبيان.

[10] تشمل الردود من مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مختلف البلدان الأعضاء في المنظمة ولكن غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورد الاتحاد الأوروبي التي احتسب مرّة واحدة.

[11] احتُسب رد الاتحاد الأوروبي مرّة واحدة.

18- ***إلى أي مدى نُفِّذت التدابير الخاصة بقطاع ما بعد المصيد؟*** انطوى هذا القسم على أدنى معدل إجمالي للتنفيذ في بلدان مجموعة الـ 77 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على حدٍ سواء. وكما هو الشأن بالنسبة للحالة السابقة، كان مستوى التنفيذ المبلّغ عنه للتدابير في قطاع ما بعد المصيد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى منه في بلدان مجموعة الـ 77. وكان المستوى الكلي لتنفيذ التدابير في قطاع ما بعد المصيد أدنى من نظيره في مجال سلامة وجودة الأسماك ومنتجات المصايد. وتلك كانت على نحو خاص الحال فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المُتخذة لتقدير خسائر ما بعد المصيد والحد منها إلى جانب رصد آثار أنشطة ما بعد المصيد على البيئة، حيث أفادت بلدان مجموعة الـ 77 بأنه "قد تم تنفيذ بعض التدابير التي تبقى على الرغم من ذلك غير كافية إلى حد كبير". ومن المثير للاهتمام أن مجموعة الـ 77 أشارت إلى ارتفاع مستوى اعتماد التدابير الرامية إلى تعزيز الاستهلاك البشري للأسماك مع الإشارة إلى أن قيمة الأسماك التغذوية و/أو تعزيز النظم الغذائية المتنوّعة قضيتان اعترفت بهما الحكومات واعتبرتهما ذات أولوية.

التجارة الدولية الرشيدة

19- أشارت مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات تنفيذ التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية مُقارنة مع بلدان مجموعة الـ 77. وأفادت كلا المجموعتين بوجود مستوى منخفض للتنفيذ في المجالات التالية:

- التدابير المُطبّقة لغرض التحقق من أن الأسماك ومنتجات المصايد متأتية من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامتين؛
- تقييم ورصد آثار التجارة بالأسماك ومنتجات المصايد (الواردات والصادرات) على الأمن الغذائي والدخل.

القوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك

20- سجّل هذا القسم أعلى مستوى إجمالي للتنفيذ من قبل الأعضاء ولا سيما مجموعة الـ 77. وتعزى أوجه القصور الوحيدة إلى رد البلدان بشأن ما يلي:

- التغييرات المتعلّقة بقوانين ولوائح التجارة والتي تنص على ضمان ما يكفي من الفترات الانتقالية والإعفاءات وغيرها من الترتيبات المماثلة ؛
- إبلاغ الدول المهتمّة في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالتغييرات على القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة، حيثما ينطبق ذلك.

القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11 من المدونة

21- تم تقسيم هذا القسم إلى أربعة أجزاء:

- ***شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات***: أفاد 63 في المائة من الأعضاء بأن شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات قضية مستجدة.
- ***اللوائح المتعلّقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم***: أفاد 79 في المائة من الأعضاء بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قضية مستجدّة.
- ***متطلبات التتبع***: أفاد 66 في المائة من الأعضاء أن متطلبات التتبع هي قضية مستجدّة.
- ***أمور أخرى:***

- تتضمن القضايا المستجدة الأخرى التي أفاد بها المجيبون على الاستبيان، الحاجة إلى الحصول على دعم الحكومات لضمان الامتثال لمدونة السلوك ولمواءمة السياسات الداخلية مع شروط الأسواق الدولية؛
- وأفاد الأعضاء أيضاً ببعض الصعوبات في مجال تنفيذ المدوّنة بسبب عملية التنسيق المعقّدة بين مختلف الوزارات/السلطات المسؤولة المعنية على المستوى الوطني؛
- وأشار الأعضاء إلى أن عملية الرصد والتتبع ليست هينة عند تنفيذ اللوائح المتعلّقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بسبب الافتقار إلى نظم الرصد الخاصة بسفن الصيد أو قوات خفر السواحل. ونتيجة لذلك، أفيد بأن التجارة الدولية المتعلّقة بمصايد الأسماك الهشة ما زالت تؤثر على التنمية المستدامة لمصايد الأسماك والاستخدام الرشيد للموارد المائية؛
- وسلّط العديد من الأعضاء الضوء على الحاجة إلى تدريب الموارد البشرية المؤهّلة على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك ضرورة ترجمة المدوّنة إلى اللغات المحليّة بغية تسهيل نشرها وتنفيذها؛
- وتتضمن القضايا المستجدّة الأخرى التي أشار إليها المجيبون، القدرة المحدودة على قياس الأثر البيئي لمصايد الأسماك وأنشطة الصيد (مثل البصمة الكربونية) وعلى احتساب أثر التغيّر المناخي على مصايد الأسماك والتخفيف منه لا سيما في ما يتعلّق بالإنتاج الصغير النطاق؛
- وأشار العديد من الأعضاء إلى الحاجة إلى إنشاء نظام للتتبع وتنفيذه لكل الأنشطة المتصلة بمصايد الأسماك لا سيما بالنسبة للصيد التقليدي، وصعوبة ذلك؛
- وأفيد بأن متطلبات تربية الأسماك العضوية تشكّل مجالاً غير واضح.

التحديات الحالية

22- إن الأسئلة الخمسة المتبقية مفتوحةٌ. ويرد موجز الأسئلة التي تم تلقيها عن كل سؤال.

في ما يتعلّق بأنظمة ضمان الجودة والسلامة

23- أشار الأعضاء على العموم إلى الافتقار إلى القدرات الفعلية، والدراية الفنية، والمرافق المادية، والموارد، والبنى الأساسية، والمعدّات الملائمة، ومعايير الجودة الواضحة، ونظم الرقابة، والخطط الموثوقة لأخذ البيانات ومختبرات الاختبار المعتمدة لاحترام شروط النظافة الصحية ودعم إنشاء نظام لمراقبة منتجات الأسماك ومصايد الأسماك والإشراف على نوعيتها وسلامتها، لا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

24- وبسبب مقاومة عادات الإنسان للتغيير، والمستويات المعيشية لفرادى المستهلكين ونقص الوعي يشير إلى القضايا المتعلّقة بالجودة والسلامة بشكل عام، أشير إلى أن إنتاج منتجات ذات جودة سيئة ما زال أمراً جديرا بالاعتبار. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على مسؤولية مختلف الحكومات في تعليم وضمان حق المستهلكين في التمتع بسلامة الأغذية.

25- وفي غياب سياسة وطنية واضحة، يبدو أن معايير ضمان الجودة والسلامة تواجه، في مجمل الحالات، التحدي المتمثّل في افتقار شركات الصيد الفردية ومجهزي الأسماك للقدرات والخبرة اللازمة للامتثال للشروط بالنظر إلى الموارد المتوافرة. وأشار الأعضاء إلى الأطر السياسية والتشريعية والتنظيمية القديمة أو غير الموجودة أصلاً، ونقص القدرات المؤسسية، وبرامج إدارة الجودة، والخطط الملائمة لضمان سلامة الأسماك ومنتجات المصايد وحمايتها ودعمها ولضمان الحماية البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تضطلع وزارات ووكالات حكومية مختلفة بعملية الإشراف على سلامة الأغذية، بحيث أن ازدواجية الأدوار وعدم وضوح تحديد المسؤوليات يعقّدان إدارة هذه القضية.

26- وتنطوي الطبيعة المستجدة للشروط التشريعية الدولية الخاصة بسلامة الأغذية على آثار مالية بالنسبة لعمليات التفتيش والرصد والإشراف، وتتطلب التدريب المستمر للمفتشين وتنظيم الدورات لتجديد معلوماتهم. وأشار الأعضاء إلى كلفة الامتثال للشروط الجديدة المتعلّقة بضمان السلامة والجودة، مسلطين الضوء على أثر هذه الكلفة على أسعار المنتجات.

27- وتمت الإشارة إلى تحدي تنفيذ نظم ضمان الجودة والسلامة بالنسبة للمنتجات المستهلكة في الأسواق المحلية لا سيما في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. فارتفاع كلفة إنتاج منتجات جيدة النوعية قد يجعلها باهظة الثمن لقطاعات الأسواق ذات القدرة الشرائية المحدودة.

28- وأعرب الأعضاء عن عدم التناسق بين شروط سلامة الأغذية الصارمة بشكل متزايد في البلدان المتقدّمة ونقص قدرات الإدارة في البلدان النامية على الانضمام إلى المعايير الدولية والوصول إلى الأسواق الدولية.

29- وأشار الأعضاء إلى عدم وجود معادلة بين نظم الرقابة على الأغذية وإصدار الشهادات ضمن شركاء التجارة الدوليين وإلى ضرورة وضع المعايير المعترف بها بصورة متبادلة.

30- وأشار أيضا أعضاء الفاو إلى القضايا التالية بغية معالجتها: الافتقار إلى نظم الرقابة الوطنية، وتقنيات تقييم المخاطر، وخطط الإشراف على الملوّثات والأمراض في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والافتقار إلى نظم الإنذار السريع المتكاملة لتحديد المخاطر المحتملة وتنفيذ نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة .

في ما يخص قطاع ما بعد المصيد

31- يتمثّل التحدي الرئيسي للأعضاء في قطاع ما بعد المصيد، لا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، في زيادة قيمة القطاع من خلال الحد من خسائر ما بعد المصيد وزيادة إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة وتحسين الاستجابة إلى طلب الأسواق المحلية والدولية.

32- وتم تحديد العوامل التالية على أنها التحديات الأساسية في قطاع ما بعد المصيد إلى جانب الأسباب الرئيسية وراء الخسائر الفادحة وتراجع جودة المنتجات: عدم كفاية شبكات النقل، والبنى الأساسية السيئة الخاصة بالتفريغ والتخزين والتوزيع والتسويق، والصعوبات في الوصول إلى مرافق التجهيز المعاصرة، والسفن المجهّزة بشكل سيء، ونقص مواد تعبئة الأغذية من المصنعين المحليين، وغياب سلسلة وصناعة تبريد مناسبتين، ونقص إمدادات المياه الآمنة و/أو مياه الشرب وعدم كفاية الدعم اللوجيستي بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي. وأشير أيضاً إلى الافتقار إلى الموارد المالية وكلفة الطاقة المرتفعة لعمليات التخزين والتجهيز.

33- وإضافة إلى ذلك، سلّط الضوء على عدم كفاية القدرات والمعرفة الخاصة بالممارسات الجيدة لإدارة الأسماك ومعالجة ما بعد المصيد وطرق الحفظ (التدخين والتجفيف والتمليح) والتقنيات ذات القيمة المضافة، والنظافة والإصحاح لا سيما بالنسبة للمشغّلين الصغار، إلى جانب استخدام المواد الكيماوية غير الملائمة لحفظ الأسماك وتجهيزها والنقص في الموظفين المتخصصين لتدريب مفتشي الأسماك وتقديم المشورة للصيادين. وأفيد بأن بناء القدرات في مجال تجهيز الأسماك وضمان الجودة حاجة رئيسية. وأشار بعض الأعضاء إلى نقص المعلومات المتعلّقة بأسعار الأسواق والمعايير واللوائح.

34- وأشير إلى العديد من المخاوف البيئية بسبب الافتقار إلى نظم الرصد والبيانات اللازمة لقياس أثر أنشطة ما بعد المصيد على البيئة.

35- وكما ذكر بعض الأعضاء، يواجه الاهتمام بتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة، الذي يلتزم بالمعايير المعترف بها دولياً، صعوبات في تحديد موقع المنتجات ذات الصلة في الأسواق. ويعود ذلك إلى كلفة منتجات المصايد والمخاطر المتعلّقة بها بالإضافة إلى ارتفاع الرسوم على الواردات المفروضة على منتجات الأسماك المجهّزة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ما يجعلها باهظة الكلفة.

36- وأشير إلى لافتقار إلى البرامج التنظيمية الوطنية للتتبع والتفتيش الصحي ونظم الرقابة قبل المصيد وما بعده وخلال النقل والتخزين والتجهيز وفي العموم، عدم إيلاء المؤسسات العامة الأهمية المناسبة إلى قطاع ما بعد المصيد في مجالات السياسة العامة والميزانية وحماية البيئة والتقليل من المخاطر إلى أقصى حد، وضمان الجودة والبحث في مجال التكنولوجيا الخاصة بالأسماك وخدمات الإرشاد. وذكرت البلدان الأعضاء أن تنفيذ نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة في وحدات تجهيز الأسماك وتربية الأحياء المائية يمثل مشكلة.

37- وأشار بعض الأعضاء إلى مستويات عالية (تتراوح بين 20 و40 في المائة) من خسائر ما بعد المصيد في حين أن آخرين سلّطوا الضوء على الصعوبات المتعلّقة بالتقييم الكمي والنوعي لخسائر ما بعد المصيد على المستوى الوطني. وسلط الضوء على الحاجة إلى تشجيع المنخرطين في مجال تجهيز الأسماك وتوزيعها وتسويقها على الحد من الخسائر والهدر، واستعمال المصيد العارض والمدخلات (المياه والطاقة والخشب) بطريقة سليمة بيئياً. كما أشير إلى تحد آخر لقطاع ما بعد المصيد وهو تنمية قطاع فعّال ومستدام لتربية الأحياء المائية، إذ قد يوفّر بديلاً للصيد الطبيعي.

38- واعتبر انتشار التوسيم الإيكولوجي مشكلة رئيسية لأن لكل وسم معيار جودة مختلفة لتوصيف المنتجات يكون بعضها متضارباً. واعتبر اعتماد المختبرات لمراقبة الجودة/السلامة مشكلةً بحيث تم التشديد على ضرورة النظر في نماذج بديلة لإصدار الشهادات (استخدام طرف ثالث معتمد على سبيل المثال). وأشير أيضاً إلى الحاجة إلى تنفيذ خطط إصدار شهادات الصيد على أساس كل نوع على حدة أو كل منتج على حدة.

في ما يخص التجارة الدولية في الأسماك ومنتجات المصايد

39- أعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء زيادة القيود على الأسواق والإجراءات الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها البلدان المستوردة بشكل أحادي الجانب. وهي تتضمن المعايير والخطوط التوجيهية غير الواضحة، والإجراءات غير الشفافة أو المتشددة؛ والتغييرات المتواترة على اللوائح والحدود القصوى المسموح بها؛ وشروط إصدار الشهادات المكلفة وغير المنسّقة؛ والإعانات الحكومية والتدابير التي لا تمتثل للمبادئ الواردة في الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية بما فيها استخدام معايير سلامة الأغذية التي لا تتوافق مع هيئة الدستور الغذائي أو تلك التي لا تكون مبنية على تقييمات المخاطر. وعلاوة على ذلك، أشار بعض الأعضاء إلى أن الموارد المحدودة المتوافرة لتمكين المسؤولين المعنيين من حضور الاجتماعات الدولية أو المعارض التجارية/المعارض محدودة، مما يزيد من تهميشهم.

40- وأفيد بأن الوصول إلى الأسواق الدولية، لا سيما الأوروبية منها، قضيّة رئيسية ومازالت التدابير التي فرضتها البلدان المستوردة تعتبر تمييزية وتشوّه الأسواق وتحد من حرية الاختيار لدى المستهلك.

41- وأشار الأعضاء إلى عدم كفاية التنسيق بين البلدان المستوردة أو أجهزة تحديد المعايير الدولية للأغذية، ما يؤدي إلى تنفيذ معايير و/أو لوائح جودة مختلفة ومتناقضة.

42- وأوضح معظم الأعضاء أن ضمان توافق التجارة الدولية والمحلية في الأسماك ومنتجات المصايد مع ممارسات الصيانة والإدارة السليمة مسؤولية ملقاة على عاتقهم. وسلّطوا الضوء أيضا على ضرورة وضع سياسة عامة وطنية لسلامة الأغذية عبر إنشاء هيئة مختصة بسلامة الأغذية مثلاً. وتعمل هذه الوكالة مع الوزارات المعنية لضمان المراقبة والإشراف والامتثال والرصد بشكل رسمي في ما يخصّ منتجات الأسماك والمصايد، والسلامة والجودة، والتتبع، والتوسيم الإيكولوجي، والعمل، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتدابير نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، وشروط الصحة والصحة النباتية، إلى جانب الاستغلال المستدام وخطط المسؤولية الاجتماعية.

43- وينظر بعض الأعضاء إلى مسألة تعزيز التجارة الدولية بمنتجات المصايد كحافز لتحسين تنفيذ تدابير السلامة على طول سلسلة القيمة للإنتاج والاستهلاك المحلي.

44- واعتبر العديدون أن ارتفاع مستويات التجارة غير النظامية تحدٍ، بما يشمل ما يتأتى عن ذلك من معلومات أو بيانات ضعيفة في ما يخص التجارة بالأسماك على المستويين الوطني والإقليمي.

في ما يخص القوانين واللوائح

45- أشير بشكل عام إلى غياب الإطار القانوني على المستوى الوطني لتنظيم القضايا الأساسية المتعلّقة بضمان السلامة والجودة، والتجارة الدولية وتجارة ما بعد المصيد. وفي بعض الحالات، سلّط الضوء على الصعوبات في إدراج القوانين الوطنية في اللوائح على مستوى المقاطعات والبلديات. وفي حالات أخرى، أشير إلى وجود قانون وطني مناسب رغم عدم تنفيذه بصورة فعّالة أو عدم إدخاله حيّز التنفيذ/تحديثه في الوقت المناسب بغية مراعاة التغييرات الحاصلة في ممارسات القطاع والتكنولوجيات الجديدة. وأُشير إلى القلق المرتبط بالافتقار إلى الطرق والقدرات وببطء عملية اتخاذ القرارات.

46- وأفاد الأعضاء أيضاً بقلق إلى نقص التنسيق بين الوكالات الحكومية وإلى تداخل الاختصاصات القضائية وازدواجية بعض اللوائح.

47- وكان الافتقار إلى التعاون بين الدول في مجال اللوائح والمسؤولية الخاصة بمراقبة مصايد الأسماك وأنشطة الصيد للحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من أكبر التحديات التي شدد عليها عدد من الأعضاء. وبشكل عام، أُشير إلى ضعف التزام أصحاب المصلحة بالقوانين على طول سلسلة القيمة الخاصة بمصايد الأسماك، ويبدو أن بذل جهود كبيرة أمر ضروري للحؤول دون حدوث الممارسات غير القانونية والاحتيال التجاري (التوسيم بشكل خاطئ، استبدال الأنواع، إلخ) الذي يشوب صادرات وواردات المنتجات السمكية

48- وتمت الإشارة إلى الحاجة إلى إشراك القطاع، والسلطات المختصة والمستهلكين في عملية اتخاذ القرارات لكي يعي المستهلكون القضايا الأساسية المستجدة وليكونوا على استعداد لدفع كلفة إضافية للحصول على المنتجات والممارسات السليمة من الناحيتين القانونية والبيئية. ونتيجة لذلك، يمكن للقطاع أن يستثمر بشكل أكبر، ومن شأن الهيئة المختصة أن تكون في موقع أفضل لتنفيذ القوانين.

49- وسلّط الأعضاء الضوء على ضرورة تبسيط الأطر التنظيمية مع الحاجة إلى جعل القوانين واللوائح محددة ومبسطة وشفافة ومفهومة ومراجعة دورياً ومنسّقة بشكل أكبر مع المعايير الدولية وأي أحكام أو شروط ذات صلة ومعترف بها. وربما ينبغي ترجمة القوانين واللوائح إلى اللغات المحلية بغية تسهيل نشرها وتنفيذها.

50- وسلط الأعضاء الضوء على الحاجة إلى حماية الأنواع المعرّضة للخطر وإلى وضع خطط للرصد وللطوارئ الوطنية وخطوط توجيهية خاصة بالممارسات الجيدة للمنتجين والمجهزين في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

51- وأشير بقلق إلى العمليات المطولة لوضع القوانين وصياغتها وإصدارها.

تعليقات إضافية

52- رغم إشارة بعض الحكومات إلى التحسينات التدريجية في مجال إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك مجالات البحث وتربية الأحياء المائية وإنفاذ القانون ومكونات إصدار التراخيص والإرشاد، ما زالت هناك حاجة إلى تكريس المزيد من الجهود والموارد، لا سيما في المجالات التالية حيث يتم التماس دعم الفاو بغية:

- إنشاء مؤسسات للتدريب في مجال مصايد الأسماك في البلدان وبناء قدرات الموظفين في ما يخص سلامة الأغذية وممارسات ما بعد المصيد وشروط التجارة الدولية؛
- صياغة نظم وطنية واضحة لضمان السلامة والجودة بغية تحسين الاستهلاك المحلي والامتثال للمعايير والخطوط التوجيهية الدولية؛
- وضع تنظيمات وخطط استثمار وطنية واضحة لقطاع مصايد الأسماك؛

- دعم البحث في مجال التكنولوجيا الخاصة بالصيد وإدارة المصايد من أجل تعزيز استدامة أكبر للموارد البحرية مع حماية صحة المستهلك؛
- دعم تنمية مراصد الأسواق الفعّالة ونظم إدارة المعلومات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل الوصول إلى بيانات الأسواق الكاملة والموثوقة اللازمة لفهم وضع القطاع؛ وزيادة شفافية الأسواق وكفاءتها، وتحليل ديناميكية الأسواق؛ ودعم اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأعمال ورسم السياسات؛
- دعم اعتماد مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد كدليل لتنمية السياسة العامة وتنفيذها.

53- وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى تعاون كل البلدان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكل المعنيين بمصايد الأسماك بشكل مسؤول من أجل تحقيق أقصى عدد من الأهداف لحماية صحة المستهلكين والحفاظ على الصيد الطبيعي وتربية الأسماك والموائل الداخلية.

الخلاصة

54- يشير الرد العام على الاستبيان إلى مشاركة أعضاء الفاو على مستوى عال بالإضافة إلى مستوى إجمالي جيد لتنفيذ التدابير الخاصة بالممارسات والتجارة ما بعد المصيد، على الرغم من وجود تباينات إقليمية وفي الإقليم الواحد ترتبط على الأرجح باختلاف مدى تطور القطاع.

55- وسلّطت الردود الضوء على الهواجس والجهود الجارية والصعوبات المتعلّقة بعدد من القضايا الأساسية المستجدة التي أقرّ وأفاد الأعضاد بأنها ذات أهمية بالغة لتنمية قطاع مصايد الأسماك في مختلف البلدان.

56- وأشير بشكل خاص إلى التوسيم الإيكولوجي وشروط إصدار الشهادات ولوائح وشروط التتبع الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم باعتبارها قضايا مستجدة، كما أشير إلى التدابير التالية التي سجّلت أدنى مستويات التنفيذ:

- دعم تنفيذ متطلبات التتبع؛
- تقييم والحد من خسائر ما بعد المصيد؛
- رصد ومعالجة الأثر البيئي لأنشطة ما بعد المصيد ؛
- تقييم ورصد آثار التجارة بالأسماك ومنتجات المصايد (الصادرات والواردات) على الأمن الغذائي.

57- وقد أعدت هذه الوثيقة بفضل جهود أعضاء الفاو السخية في تقديم مثل هذه التعليقات المفصّلة بشأن الاستبيان. ويعتبر هذا الرد مصدراً أساسياً للمعلومات الوطنية، مما سيسمح بتحديد الفجوات الإقليمية والعالمية وسيكون مفيداً في مجال تخطيط أنشطة الفاو وتحسينها.